

أفريقيا الوسطى حلبة لصراع النفوذ بين باريس وموسكو

المسلحة للسيطرة على موارد البلاد، خصوصا الألماس والذهب والمعادن وحتى الماشية، بينما ترتكب بانتظام انتهاكات ضد المدنيين.

لكن في نهاية مارس عبرت مجموعة من خبراء الأمم المتحدة عن مخاوف بشأن أخطاء حدوث "انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان" و"إعدامات جماعية" و"تعذيب" من قبل القوات شبه العسكرية الروسية.

وتحدث جون برندينغاست المساهم في تأسيس المنظمة غير الحكومية الأميركية "ذي سنترى" المتخصصة في ملاحقة غسل الأموال الذي يمول الحروب عن "الات للتهب والقتل تخدم مصالح الرئيس وحلفائه الخارجيين وخصوصا مجموعة فاغنر".



إيمانويل ماكرون
الرئيس تواديرا هو
اليوم رهينة مجموعة
فاغنر الروسية

واستهجّن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في نهاية مايو "الخطاب المناهض لفرنسا الذي أتاح إضفاء شرعية على وجود مرتزقة روس على رأس الدولة مع الرئيس تواديرا الذي هو اليوم رهينة مجموعة فاغنر"، وذلك بعدما علقت باريس مساعدتها إلى بانغي.

وقال مصدر دبلوماسي فرنسي "يجب قول الحقيقة لهذا البلد. نحن مسؤولون عن ضائيق التمويل ومع تعليقها ندق ناقوس الخطر".

وفي مطلع يونيو تفاقم الوضع بين باريس وبانغي، فقد وجهت إلى الفرنسي خوان ريمي كينولولو الذي أوقف قبل شهر من ذلك وجوزته أسلحة حربية في بانغي، تهم "التجسس" و"التامر" و"التمسك بأمن الدولة".

وقال مسؤول حكومي كبير إن "الشعور المناهض لفرنسا ليس الهدف"، مضيفا "لقد اتبحت لنا الفرصة للحصول على أسلحة من روسيا، وانتهزناها". وأضاف "لم نعد نريد مجموعات مسلحة على أراضيها، يجب أن نتوقف فرنسا عن اتخاذ موقف أبوي في ما يتعلق باختبار فلانكا".

لكن يبدو أن الأمور تتجه إلى التهدئة في بانغي منذ عدة أيام. فقد استقال رئيس الوزراء فيرمين نغريبادا في 10 يونيو وحل محله هنري ماري دوندرا المعروف بأنه أقرب إلى فرنسا.

وقال رولان مارشال من مركز الأبحاث الدولية في معهد العلوم السياسية في باريس إن "نغريبادا كان رجل الروس، العقل المدبر للتقارب" مع موسكو، مضيفا أن إقصاءه قد يكون "خطوة أولى محتملة في استعادة الثقة".

وانحسر نفوذ فرنسا في أفريقيا الوسطى في الأعوام الماضية، خاصة على المستوى العسكري، مع إعادة نشر قواتها لمكافحة الجهاديين في الساحل.

ويرى مارشال أن روسيا نجحت في ملء الفراغ لأنها "تقدم العديد من المصالح لقادة أفريقيا الوسطى"، فهي "تلد يمكنه تقديم أسلحة لهم، وعضو دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ولها خبرة في مجال المناجم والنفط".

ويقدر المحلل السابق في الاستخبارات الفرنسية المختص في الشؤون الروسية أرنود كاليكا أن "ما تبحت عنه موسكو في أفريقيا الوسطى هو تحقيق إنجاز إعلامي فيديها في سياستها الداخلية".

ويضيف أنه في الدول الأفريقية "تعرض موسكو اتفاقات أمنية دون ديون مالية، وتشرط مقابلها منح امتيازات لشركات خاصة".



نفوذ روسي يزعم فرنسا

بانغي (أفريقيا الوسطى) - باتت أفريقيا الوسطى، الدولة الفقيرة جدا الغارقة في حرب أهلية، في صلب توتر بين روسيا وفرنسا التي جمدت مساعدتها وتعاونها العسكري مع مستعمرتها السابقة المتهمه بانها "متواطئة" في حملة مناهضة لباريس مدبرة من قبل موسكو.

وتعبر باريس عن قلقها من النفوذ القوي جدا لروسيا منذ 2018 على نظام الرئيس فوستان أورشانج تواديرا مع التواجد الدائم للمئات من العناصر شبه العسكرية التي قدمت من موسكو، لكن أيضا هيمنة شركات روسية على الذهب والألماس في أفريقيا الوسطى.

ومنذ يناير تفاخر بانغي باستعادة قسم كبير من أراضيها الشاسعة التي كانت تسيطر عليها جماعات مسلحة منذ بدء الحرب الأهلية في 2013 بفضل القوات شبه العسكرية الروسية بشكل خاص. وبعض هذه القوات مناجد منذ 2018، لكن موسكو أوفدت قوات إضافية بشكل كثيف في نهاية ديسمبر لإتقان الرئيس تواديرا الذي كان مهددا بهجوم من المتطرفين.

وكانت فرنسا أبرز داعم في الأمم المتحدة لحظر صارم على الأسلحة في 2013 ومازالت تدافع عنه اليوم، لكن من 2019 إلى 2021 نجحت روسيا في الحصول على إعفاءات من الأمم المتحدة لتسليم أسلحة صغيرة.

ولا تعترف روسيا اليوم رسميا سوى بوجود 1135 "من المدربين غير المسلحين" تم الإعلان عنهم على هذا النحو للأمم المتحدة، لكنها ترفض التعليق على قوات شبه عسكرية من شركات روسية أمنية تؤمن خصوصا الحماية المقربة للرئيس تواديرا وحماية مناجم التعدين.

وارسلت موسكو أيضا أربعة جنرالات إلى بانغي، فيما يتولى الروسي فاليري زاخاروف منصب مستشار الأمن القومي للرئيس تواديرا.

وكل ذلك ترافق مع حملة إعلامية ذات إيجابيات مناهضة للفرنسيين تهدف إلى "إظهار إعادة التزام روسيا في أفريقيا كشريك موثوق وعلمي يستند إلى منطق عدم المعاملة بالمثل خلافا لفرنسا التي تفرض الحصول على مكاسب سياسية مقابل مساعدتها"، كما يقول ماكسيم أودينيه الباحث في معهد الأبحاث الإستراتيجية في الكلية العسكرية في فرنسا.

لكن مقابل الحديث عن "مدربين غير عسكريين" ومنظمات غير حكومية، تندد فرنسا والأمم المتحدة بوجود المئات من المسلحين من مجموعة فاغنر الأمنية الخاصة التي يديرها رجل الأعمال إيفغيني بريغوجين المقرب من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

هل هي مساعدة لا تتوخى مصلحة من وراءها من أجل مكافحة التمرد؟ ليس الأمر مؤكدا، فمنذ 2018 منحت بانغي تصاريح تعدين لشركات روسية من أجل استغلال الذهب والألماس.

وبالنسبة إلى النظام، تدافع فرنسا عن الحظر البغيض الذي تفرضه الأمم المتحدة وتنتشر على وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام المقربة من السلطة نصوص تصف فرنسا "بالمستعمر الجديد" أو تتحدث عن دعم باريس لبعض المتطرفين. في المقابل قامت موسكو بتسليم أسلحة واتاحت التغلب على مجموعات مسلحة.

وهذه المجموعات من المتطرفين تضم ميليشيات "سيليكا" و"انتي بالاكا" وتتخالف ضد سلطة الرئيس تواديرا، وهي الآن تسيطر على أكثر من ثلثي أراضي البلاد.

ومنذ 2018 تحولت الحرب إلى نزاع أقل حدة في البلاد إذ تتنافس المجموعات التي تشير إلى أنه بات أضعف وأقل شعبية من أحزاب معارضة مثل حزب الشعب الجمهوري.

ويشير هؤلاء إلى أن ما يقلق أردوغان أكثر في هذه المرحلة هو حزب الشعوب الديمقراطي الموالي للأكراد والذي من المحتمل أن يشكل داعما كبيرا لحزب الشعب الجمهوري في انتخابات 2023 والذي قد يطلب من قواعده الانتخابية التصويت لصالح المعارضة.

ومنذ آخر انتخابات تشريعية في يونيو 2015 وبعد أن انتزع حزب الشعوب الديمقراطي فوزا يعتبر ساحقا، بعد ثلاث سنوات من تأسيس الحزب وتخطيه عتبة الـ 10 في المئة من الأصوات المطلوبة لدخول البرلمان (حصل حينها على نسبة 13 في المئة) لأول مرة منذ ما يزيد عن عقد، أصبح الحزب يمثل كايوسا بالنسبة إلى أردوغان؛ فقد حرم فوز الحزب المؤيد للأكراد حينها حزب العدالة والتنمية الإسلامي الحاكم من الأغلبية البرلمانية المريحة.

ومنذ ذلك التاريخ يتعرض الحزب ونوابه وأعضاؤه إلى حملة أمنية شرسة، ومعظم الملاحقات القضائية بحقهم تتعلق بتهم الإرهاب أو الدعاية للإرهاب.

إيران تنتخب رئيسا وسط مخاوف من انفجار اجتماعي وشيك

الأزمة الاقتصادية وتنامي مشاعر الإحباط أبرز تحديات الحكومة الجديدة



رجل إلى الأمام وأخرى إلى الخلف

بها المواطنين في الداخل لا يستطلع حكام إيران الجازفة بالعودة وبدء المحادثات من الصفر بعد الانتخابات.

وتتفاوض طهران مع ست قوى عالمية لإحياء الاتفاق النووي الذي تخلّى عنه الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب في 2018 وأصفا إياه بأنه متساهل للغاية مع طهران. وبموجب الاتفاق وافقت إيران على كبح برنامجها النووي مقابل رفع العقوبات الدولية.

وإلى حد كتابة هذه الأسطر رجحت استطلاعات الرأي القليلة التي أجريت محليا أن تكون نسبة المشاركة في حدود الـ 40 في المئة.

ويعزى ذلك إلى انطباع عام بان نتائج الانتخابات شبه محسومة، وعملية الاقتراع تأتي في ظل خيبة أمل وامتعاض من عهد الرئيس المعتدل حسن روحاني (2013 - 2021) الذي يدخل أسبابه الأخيرة في ظل أزمة اقتصادية حادة.

وتأتي التوقعات بتدني نسبة المشاركة على خلفية استبعاد ترشح عدد من الشخصيات البارزة التي كانت قادرة على منافسة مرشح من وزن رئيسي، رئيس السلطة القضائية منذ العام 2019. ومن المستبعد أن يؤدي فوز مرشح محافظ إلى إبطاء الخطى نحو إحياء الاتفاق النووي والتحرر من قيود العقوبات، مع إدراك رجال الدين الحاكمين في طهران أن حظوظهم السياسية مرهونة بمعالجة الصعاب الاقتصادية الأخذة في التفاهم.

وسيفتح انتصار أحد صقور المحافظين، مثل رئيسي، الباب أمام الحكومة الجديدة لإدعاء أنها صاحبة الفضل في تحقيق أي مكاسب اقتصادية تجنيها البلاد بعد إحياء الاتفاق النووي الموقع عام 2015.

ومن المرجح أن يستتبع إحياء الاتفاق رفع القيود الأميركية الصارمة التي تخنق صادرات النفط، مع بدء تدفق العائدات في مستهل ولاية الحكومة الجديدة. وفي ظل أوضاع اقتصادية بائسة يشعر

وإلى حد كتابة هذه الأسطر رجحت استطلاعات الرأي القليلة التي أجريت محليا أن تكون نسبة المشاركة في حدود الـ 40 في المئة.

ويعزى ذلك إلى انطباع عام بان نتائج الانتخابات شبه محسومة، وعملية الاقتراع تأتي في ظل خيبة أمل وامتعاض من عهد الرئيس المعتدل حسن روحاني (2013 - 2021) الذي يدخل أسبابه الأخيرة في ظل أزمة اقتصادية حادة.

وتأتي التوقعات بتدني نسبة المشاركة على خلفية استبعاد ترشح عدد من الشخصيات البارزة التي كانت قادرة على منافسة مرشح من وزن رئيسي، رئيس السلطة القضائية منذ العام 2019. ومن المستبعد أن يؤدي فوز مرشح محافظ إلى إبطاء الخطى نحو إحياء الاتفاق النووي والتحرر من قيود العقوبات، مع إدراك رجال الدين الحاكمين في طهران أن حظوظهم السياسية مرهونة بمعالجة الصعاب الاقتصادية الأخذة في التفاهم.

وسيفتح انتصار أحد صقور المحافظين، مثل رئيسي، الباب أمام الحكومة الجديدة لإدعاء أنها صاحبة الفضل في تحقيق أي مكاسب اقتصادية تجنيها البلاد بعد إحياء الاتفاق النووي الموقع عام 2015.

ومن المرجح أن يستتبع إحياء الاتفاق رفع القيود الأميركية الصارمة التي تخنق صادرات النفط، مع بدء تدفق العائدات في مستهل ولاية الحكومة الجديدة. وفي ظل أوضاع اقتصادية بائسة يشعر

وإلى حد كتابة هذه الأسطر رجحت استطلاعات الرأي القليلة التي أجريت محليا أن تكون نسبة المشاركة في حدود الـ 40 في المئة.

ويعزى ذلك إلى انطباع عام بان نتائج الانتخابات شبه محسومة، وعملية الاقتراع تأتي في ظل خيبة أمل وامتعاض من عهد الرئيس المعتدل حسن روحاني (2013 - 2021) الذي يدخل أسبابه الأخيرة في ظل أزمة اقتصادية حادة.

مقتل موظفة في اقتحام مقر حزب موال للأكراد في تركيا

المكونة من 850 صفحة والمقدمة إلى المحكمة الدستورية التركية والتي تدعو إلى حظر حزب الشعوب الديمقراطي تحت أيضا على فرض حظر سياسي على 500 من أعضاء الحزب، وتجميد تحذيري للحساب المصرفي للحزب المعارض.

ورفضت المحكمة الدستورية في أبريل الماضي لائحة اتهام لحزب الشعوب الديمقراطي، مستشهدة بقضية غير مبنية ومقبلة بشكل كاف ضد ثاني أكبر كتلة معارضة في البلاد، لكن مساعي الحكومة التركية لحظره لا تزال متواصلة.

وسيؤدي الحظر المحتمل لحزب الشعوب الديمقراطي إلى تغيير كبير في المشهد السياسي قبل سنتين من الانتخابات التشريعية والرئاسية التي يبدو أنها ستكون صعبة بالنسبة إلى أردوغان، في ظل التحديات الاقتصادية وتآكل شعبيته.

ويرى مراقبون في الخطوة حملة تصفيات سياسية مبكرة بدأت قبل استحقاق انتخابي بشكل للرئيس التركي -ومن ورائه حزب العدالة والتنمية- اختاروا وجودي سيدد مصير مستقبله السياسي، وسط توقعات واستطلاعات

الحزب تصردا ضد الدولة في جنوب شرق البلاد الذي تقطنه أغلبية كردية منذ 1984. وأسقط الصراع أكثر من 40 ألف قتيل.

أنقرة - قتل مسلح امرأة بعد دخوله فرعا لحزب الشعوب الديمقراطي الموالي للأكراد الخميس في مدينة أزمير غربي تركيا، في وقت يتعرض فيه الحزب إلى حملة تضيق يقودها حزب العدالة والتنمية الحاكم رفقة حليفه القومي.

وجاء في بيان أصدره مكتب محافظ أزمير أن المهاجم عامل سابق بقطاع الصحة من مواليد عام 1994 اقتحم مكتب حزب الشعوب الديمقراطي وأطلق الرصاص على الموظفة في الحزب دينيز بويران.

وحمل حزب الشعوب الديمقراطي في بيان نشره على موقعه الإلكتروني الحكومة مسؤولية الهجوم.

وقال البيان "المدير لهذا الهجوم الوحشي والمحرص عليه هو حكومة حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية ووزارة الداخلية التي تستهدف حزبنا وأعضاءه باستمرار".

ويسيطر حزب الشعوب الديمقراطي على 55 مقعدا من مقاعد البرلمان البالغ عددها 600، ويتفي أي صلة له بمقاتلي حزب العمال الكردستاني.

وتصنف تركيا حزب العمال الكردستاني منظمة إرهابية. ويخوض

وإلى حد كتابة هذه الأسطر رجحت استطلاعات الرأي القليلة التي أجريت محليا أن تكون نسبة المشاركة في حدود الـ 40 في المئة.

ويعزى ذلك إلى انطباع عام بان نتائج الانتخابات شبه محسومة، وعملية الاقتراع تأتي في ظل خيبة أمل وامتعاض من عهد الرئيس المعتدل حسن روحاني (2013 - 2021) الذي يدخل أسبابه الأخيرة في ظل أزمة اقتصادية حادة.